# "ضميرا الشأن والفصل في ميزان الاصطلاح"


☜ إعـــداد

د. نهلة عبد العزيز مبارك الشقران

أستاذ مساعد جامعة القصيم

**الملخص**

عبر النحويون العرب عن المفاهيم النحوية بمرادفات عديدة، قلّت- حيناً وكثرت - أحياناً - ممّا أدى إلى إحداث فوضى مصطلحية؛ فالاصطلاح هو الاتفاق، والاتفاق لا يتلاءم ووجوده هذه المرادفات؛ من هنا يهدف هذا البحث إلى مناقشة مفهومي : ضمير الشأن، وضمير الفصل، ومسمياتهما الموجودة في كتب النحو، ثم تعليل وجودها واختيار ما يناسب المفهومين .

وقد قمت بتعريف الضميرين، وبيان خصائصهما، ومواطن وجودهما - كما وردت في كتب النحو - ثم عرضت لمسألة الاختلاف في مسمياتهما.

**الضمير اصطلاحاً**

وجد في كتب النحو مصطلح "الضمير"، وبمحاذاته أيضا مصطلح" المضمر"، كما وجد أيضا مصطلح "الكناية"، وبمحاذاته مصطلح "المكني"، وكلها مصطلحات لمفهوم واحد. فالضمير - لغة-"السرّ وداخل الخاطر، أضمرت الشيء: أخفيته"(١)، ومادة "الضاد والميم والراء تدل على غيبة وتستر"(٢). أمّا الكناية- لغة-"أن تتكلم بشيء وتريد غيره، واستعمل سيبويه الكناية في علامة المضمر"(٣).

وفي الاصطلاح تعبّر المصطلحات السابقة"عن لفظ موضوع للدلالة على الغائب مثل:هو، والمتكلم مثل: أنا، والمخاطب مثل: أنت "(٤)، وهذا في حالة كونه منفصلاً عن الفعل أو الاسم، أمّا إذا كان متصلاً فهو على ضربين : "بارز ومستتر. فالبارز ما لفظ به كالكاف في "أخوك"، والمستتر ما نوي كالذي في "زيد ضرب" "(٥)، أو "هو ما دل على مسماه بقرينة التكلم، أو الخطاب أو الغيبة"(٦)، فقالوا إن الضمير والمضمر اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب"(٧). ويبدو – من هذا– أن حدّ الضمير اعتمد بيان أنواعه وأشكاله في الاستخدام اللغوي؛ لذلك يقول السيوطي: "ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ استغنينا عن حده، كما هو اللائق بكل معدود "(٨)، ثم يقول معللاً وجود المرادفات لمصطلح "ضمير": "وتسمية هذا النوع من الأسماء بالضمير أو المضمر تسمية بصرية، في حين أن الكوفيين يطلقون عليه كناية ومكنياً"(٩). وممّا لا شك فيه أن الكوفيين استخدموا مصطلح الضمير والمضمر أثناء عرضهم لقضايا لغوية كثيرة، وإن كانت تسمية الضمير والمضمر تسمية بصرية إلا أنهم استخدموا أيضا مصطلحيّ الكناية والمكني استخداماً محدوداً بإزاء الضمير في كتبهم؛ لأن فكرة الاصطلاح لم تكن مكتملة بعد، فهم يتحدثون عن مصطلح ما، ثم يتبعون

حديثهم بذكر مرادف له يبين معناه، ممّا أدى إلى وجود كثرة المصطلحات لمفهوم واحد .

ويبدو أن واضع معجم المصطلحات النحوية يميل إلى تسمية الضمير، فيقول: "ولقد سُميّ هذا النوع من الألفاظ بالضمير لضموره أي: هزاله وقلة حروفه، وهو أحد المعارف السبعة، بل هو أعرفها(١٠) وأولها في التعريف"(١١)، ولكننا نخالف اللبدي في رأيه إذ أن الضمور والهزال ليسا سبب التسمية، وإلا لسميّ كثير من الأسماء بذلك، فقلة حروفه علاوة على دلالته على الاستتار والغيبة كانتا سبب هذه التسمية، ودليل ذلك أن الضمير في اللغة":المستور "فعيل"بمعنى"مفعول"أطلق على العقل لكونه مستوراً عن الحواس"(١٢).

إذن ضمير بمعنى مضمر، وكناية بمعنى مكني، وكلها مصطلحات لمعنى واحد، يأتي في الاستخدام اللغوي بهيئات وأشكال مختلفة، عرضها النحويون في كتبهم وناقشوها، فأطلقوا عليه المسميات، ومن هذه المسميات، قولهم بما يعرف بضمير الشأن وضمير الفصل، وهما ما سأعرض فيما يأتي من مضمون واصطلاح لكل منهما .

**ضمير الشان**

**١.٢ تعريفه**

الشأن في اللغة هو"الخطب والأمر والحال، والجمع شئون، وشيئان"(١٣)، و"الشين والهمزة والنون أصل واحد يدلّ على ابتغاء وطلب، ومن ذلك قول العرب: شأنت شأنه: أي قصدت قصده"(١٤) . فالشأن – إذن – "مضمون الكلام ومقصده، الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه؛ لذلك نسب إليه ضمير الشأن"(١٥). وضمير الشأن – في الاصطلاح – هو "ضمير الغائب المفرد – أو الغائبة المفردة، يكنى به عن الشأن أو القصة الذي يراد الحديث عنه، نحو: هو الله رحيم، هي الأعمال بالنيات"(١٦)، "وهذا الضمير يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه"(١٧)، أي أن وجود الضمير يدل على وجود جملة مهمة يريد المتكلم إخبارها للسامع؛ فضمير الشأن يشدّ انتباه السامع، ويلفت نظره لما يريد المتكلم؛ "بقصد تعظيم مضمون الكلام قبل النطق به"(١٨) .

**٢.٢ خصائصه**

يبدو أن ضمير الشأن مختلف عن غيره من الضمائر، وله وضع خاص، يخالف فيه ما تعارف عليه النحاة من مبادئ وقوانين خاصة بالضمائر، وسأقوم بإجمال خصائصه في النقاط التالية:

أولاً:"يعود هذا الضمير على ما بعده، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم عليه "(١٩).

ثانياً: "مفسره جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير"(٢٠)، فهو الضمير الوحيد الذي يفسر بجملة، "وتلك الجملة المفسرة هي الخبر ولا تحتاج إلى رابط لأنها نفسه"(٢١)، والجملة بعده كاشفة لحقيقة المعنى المراد به؛ "لذا لها محل من الإعراب بخلاف سائر المفسرات"(٢٢)، ويشترط في جملته المفسرة أن تكون خبرية، فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية، وأن يصرح بجزأيها، فلا يجوز حذف جزء منها(٢٣)، فإنه جيء به لتأكيدها"(٢٤) .

ثالثاً: لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب"(٢٥)؛ لأن الشأن أمر مبهم، لا يتم هذا الأمر إلا بوجوده دون عائد .

رابعاً: "لا يتبع بتابع، فلا يؤكد ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه"(٢٦)؛ لأن المقصود منه الإبهام، والتوابع توضح متبوعها(٢٧) .

خامساً: "ملازم للإفراد فلا يجوز تثنيته ولا جمعه"(٢٨).

سادساً: "لا يجوز حذف خبره، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يخبر عنه بالذي"(٢٩)، فالجملة بعده لم يؤت بها لمجرد التفسير"(٣٠)، بل هي كسائر أخبار المبتدآت .

سابعاً: "لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه"(٣١)، وبناء على ذلك يكون منفصلاً ومتصلاً ومستتراً وبارزاً على حسب العوامل"(٣٢) .

ثامناً: "لا يكون إلا لغائب"(٣٣)، دون المتكلم والمخاطب، فالمقصود بوصفه الإبهام، والإبهام لا يتلاءم مع المتكلم والمخاطب، بل ملائمه ضمير الغائب .

تاسعاً: "لا يستعمل إلا في أمر يراد به التعظيم والتفخيم"(٣٤)؛ فالغرض من استعمال ضمير الشأن هو تعظيم الشأن بذكره مبهماً لتعظيم وقوعه في النفس، فيكون ذلك أبلغ بذكره أولاً مفسراً، فمجال هذا الضمير التعظيم"(٣٥)، "والفخامة بشأن صاحبه، حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته"(٣٦)، كقوله تعالى:"فإنه نزله على قلبك"(٣٧)، وكقوله: "إنا أنزلناه في ليلة القدر"(٣٨)، "ففي ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غني عن التفسير"(٣٩) .

وبعد ذكر خصائصه يجب التنبيه على أنه برغم إجماع العلماء على اسمية ضمير الشأن، إلا أن هناك رأي ضعيف(٤٠) بحرفيته وانعدام محله من الإعراب استناداً إلى قولنا: "إنه أمَةُ الله ذاهبة"(٤١)، بجعل الهاء كافة لـ(إن) مشبهة بـ(ما). والصواب أن الهاء ضمير الشأن، وما بعدها تفسير لها في موضع الخبر"(٤٢) .

*٣٠٢ مواطن وجوده*

يأتي ضمير الشأن - بناء على ما سبق - في الاستعمال العربي مرفوع المحل ومنصوبه، فيكون مبتدأ واسماً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، واسماً لـ (كاد) واسماً لـ(إن) أو إحدى أخواتها، ومفعولاً لـ(ظن)؛ لأن عامل ضمير الشأن لا يكون إلا الابتداء أو بعض نواسخه . "فإذا كان منصوبا برزت علامته متصلة كما في "ظننته زيد قائم"، ولا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر. وإذا كان "مرفوعا استكن في الفعل واستتر فيه، كما في : "كان زيد ذاهب"(٤٣) "وإذا لم تدخله نواسخ المبتدأ فلا بد إن يكون مفسره جملة اسمية، وإذا دخلته جاز كونها فعلية أيضاً، كما في قوله تعالى:"فإنها لا تعمى الأبصار"(٤٤)، وتقول: ما هو قام زيد(٤٥) .

"ويكون منفصلاً، وذلك إذا كان مبتدأ أو اسم "ما" ويكون متصلاً منصوباً بارزاً في بابيّ : إن ، وظن، ومتصلاً مرفوعاً مستتراً في بابيّ: كان ، وكاد "(٤٦)، ولا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه"(٤٧) .

## ٤.٢ الاختلاف في تسميته

سُميّ ضمير الشأن بتسميات مختلقة الهيئة مشتركة الدلالة، نظراً لاختلاف آراء المدارس النحوية القديمة لا سيما

مدرستيّ البصرة والكوفة – كما عهدنا في التراث النحوي– فتسمياته هي: ضمير القصة، وضمير الأمر، وضمير الحديث، وضمير القصد، وضمير المجهول، وضمير الحكاية، وهاء العماد(٤٨). فهو الضمير الدالّ على الشأن الذي سيتناوله الكلام، ويسمّى الشأن قصة،وحديثاً، وحكاية، وأمراً، وقصداً، ومن الطبيعي أن يكون هذا الشأن لم يتقدمه مرجع – كما مر– يعود إليه لذلك فهو مجهول، وخُصّص ضمير الغيبة لهيئة هذا الضمير فهو هاء العماد .

ربما غاب عن أذهان النحويين القدماء أن المصطلح العلمي – لفظا كان أو تركيباً أو رمزاً – "يتفق عليه المشتغلون في حقل معين، ليدلوا به على شيء محدود، ولساعدهم في تمييز الأشياء بعضها عن بعض"(٤٩)، فإن تم هذا الاتفاق بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً نحوياً(٥٠)، وإن كان الاختلاف الذي جرى– إذن– فلا غرابة أن نجد ما وجدنا من تسميات لضمير الشأن. فاختلاف النحاة في المصطلحات أمر جعل الدارس في كتب النحو القديمة يحتاج إلى التسلّح المعجمي– إن صحّت التسمية– في الألفاظ ودلالتها كي يرد المسميات العلمية إلى أبوابها . وهذا أمر ربما يضيق به الدارس فتفلت زمام الأمور منه ، فلا يكاد معرفة كنه حقيقة ما يدرس .

وإذا عدنا إلى ضمير الشأن نجد أن المصطلح الشائع له- الذي صار اسماً- ضمير الشأن، بيد أن أصحاب المصطلح أنفسهم عندما يشرحونه ويفسرونه يستخدمون تسميات مرادفة تحل محلّ المصطلح الأول، وكأنها تلغي وجوده . فالزمخشري الذي يعقد له فصلا يسميه : "ضمير الشأن ، يقول: "ويقدمون قبل الجملة ضميراً ، يسمى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين"(٥١)، ويقول شارح كلامه- ابن يعيش- : "وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير، وتفسيراً له، ويوحدون الضمير، لأنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة أمر وحديث"..... فالهاء ضمير الشأن والحديث"(٥٢) .

فهل هذا الضمير بمكانة تسمح له اتساع دلالات المصطلحات السابقة، وإن كانت إشارات إلى المفهوم نفسه ؟ الجواب عندي أنه يضيق بها، ويحتاج لمن ينفضها عنه كي يبقى مصطلحاً واحداً لمفهوم واحد، وهذا ما يقبله العقل؛ لذلك فعندما أراد معجم الخليل أن يطل تعدد المصطلحات لمفهوم ضمير الشأن نراه يكرر الجملة نفسها في كل مرة(٥٣)، عند حديثه عن سبب تسميته، وهي أنه يشير إلى الحديث أي الأمر الهام الذي جيء بعده، وما هو إلا الشأن أو القصة أو الحكاية التي سيتناولها الكلام .

ويبدو أن التسمية الأولى لهذا الضمير هي ضمير الأمر كما وردت عند سيبويه، فيقول في بيان صحة قولنا: "ما كان الطيب إلا المسك" إن التأويل هو: ما كان الأمر الطيب إلا المسك(٥٤)، وفي تأويله قولنا: "إنه ذاهبة أمَتك قال:"فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنه في التقدير- وإن كان لا يتكلم به - قال: "إن الأمر ذاهبة أمَتك وفاعلة فلانة، فصار هذا الكلام كلّه خبراً للأمر"(٥٥)، ورغم إشارته إلى مصطلح الحديث" من خلال التأويل والتفسير إلا أنه أوله بقوله "الأمر"، وأحيانا يذكره دون تسمية، بل يكتفي بقوله: "إضمار الهاء"(٥٦) .

جاء البصريون بعده مستندين إلى هذه التسمية منطلقين منها في تأويلهم وشرحهم الذي لا يخلو من مصطلحات جديدة مرادفة للمصطلح الأول، فهم يقررون تسمياتهم على أنها شيء مسلم به؛ لذلك لا يعلّلون ولا يفسّرون سببها، أمّا عندما يذكرون تسمية كوفية نراهم يضطرون إلى تعليل هذه التسمية كي تكون مقبولة. فهذا ابن يعيش الذي أقرّ تسمية ضمير الشأن بضمير القصة والأمر والحديث دون تعليل يقول: "ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه"(٥٧) ، بيد أنه لا يلجأ إلى تفسير حقيقة مقتنعاً بها عندما قال: "وربما أنثوا ذلك الضمير على إرادة القصة مع المؤنث، وإضمارها مع المذكر جائز

في القياس؛ لأن التذكير على إضمار المذكر، وهو الأمر والحديث، فجائز إضمار القصة والتأنيث لذلك"(٥٨) .

وبما أن المفسر لهذا الضمير غير مذكور ولا معلوم بالسياق فهو- إذن - يسمى بالضمير المجهول عند الكوفيين، أمّا البصريون فتسمياتهم تكون تبعاً لتأويل الضمير، وهم يجيزون تذكير ضمير الشأن وتأنيثه مع المذكر والمؤنث إلا أنّهم يستحسنون التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث(٥٩). فيقول ابن هشام: "وإن صدرت الجملة المفسرة لهذا الضمير بمؤنث أو بفعل ذي علامة تأنيث، أو بمذكر شبه به مؤنث رجح تأنيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن"(٦٠). على الرغم من أن الأنباري(٦١) لم يلجأ إلى هذا التقسيم ، فسمى هذا الضمير: "ضمير الشأن والقصة" تارة، "وضمير الشأن" تارة أخرى، وعند تقديره لوجود هذا الضمير يقول: أي الحال والشأن ثم يكمل التقدير. والفراء يرفض منهم أيضا هذا التأويل، و هذه التسميات، فيقول: "العرب تدخل (الهاء) مع (أن) دلالة على الفعل بعدها ..... فإذا كان بعدها فعل مذكر لم يجز إلا التذكير، وإن كان فعل مؤنث جاز التذكير والتأنيث نحو: "إنه قامت هند" و "إنها قامت هند"، وإذا كان بعدها فعل مذكر لم يجز فيه التأنيث نحو: "إنه قام الهندات"، ولا يجوز (إنها)(٦٢) .

إن مذهب الفراء وجوب التذكير مع المذكر، وجوازه مع المؤنث، وهذا المذهب يخالف مذهب البصريين – كما اتضح – ويؤكد مذهبه في تأويله للآية الكريمة: "فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا"(٦٣)، فيقول:"تكون (هي) عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله: إنه أنا العزيز الحكيم"، فجاء التأنيث لأن الأبصار مؤنثة والتذكير للعماد(٦٤) .

أما ابن جني فيقول في الآية نفسها:"فقدّم (إذا) وهي منصوبة بـ (شاخصة)، وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل فكأنّه على هذا قال: فإذا هي شاخصة هي أبصار الذين كفروا، و(هي) ضمير القصة"(٦٥). ويقول بعد عرضه لبيت شعري يحمل تأويله وجود ضمير الشأن بعد كان: "ففي كان على هذا ضمير الشأن والحديث ..... وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده، ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سماه الكوفيون الضمير المجهول"(٦٦) .

من ذلك نرى أن البصريين يسمون هذا الضمير بضمير الشأن والحديث والأمر إن كان مذكراً، وبضمير القصة إن كان مؤنثاً، والفراء الكوفي يسميه عماداً في الحالتين لكنه يجيز تذكيره مع المؤنث – على خلافهم – ويسميه الكوفيون الضمير المجهول. وما نتيجة ذلك إلا فوضى مصطلحية قد توقع الباحث في حيرة من أمره، مما جعل صاحبة كتاب"ضمير الشأن" تقرر

اعتماداً على تسمية الفراء ضمير الشأن بالعماد – أن تأويل الضمير في قوله تعالى: "وهو محرم عليكم إخراجهم"(٦٧) يحتمل وجود ضمير الشأن(٦٨)، بيد أن محقق معاني الفراء يثبت أن هذا الضمير ضمير الفصل لا الشأن، فالفراء يسمي ضمير الفصل عماداً موافقاً بذلك الكوفيين(٦٩)، ويسمي هذا الضمير أيضاً عماداً أو هاء العماد مخالفاً بذلك الكوفيين، فكثرة المصطلحات أضاعت المفهوم أثناء غياب الاصطلاح الموحد .

يبدو – مما سبق –إذن أن "إطلاق غير مصطلح على مفهوم واحد يوحي بأن المصطلحات النحوية لم تنضج أو تستقر بعد، بل كانت لا تزال في مرحلة البداية والوضع والمراجعة"(٧٠)، وإلا لما وجد لمفهوم واحد سبع تسميات كلها تدور حول المعنى ذاته؛ فالشأن هو حديث وأمر وحكاية وقصة وقصد يعمد المتكلم إلى إخبار السامع به على غير معرفة مسبقة؛ فهو شأن مجهول. وأعتقد أن ما يميز هذا الضمير هو الهالة التي تحيط بالخبر الذي يتصل به، ومدى اهتمام السامع وانتظاره لما يأتي بعده؛ فلا يأتي بالأحداث المألوفة المعتادة للسامع، بل بأحداث جديدة غير مطروقة ، تزيد من درجة المعرفة عند السامع وتثير اهتمامه؛ فالمصطلح الأنسب لهذا المفهوم وهذا الاستخدام هو مصطلح الكوفيين "الضمير المجهول"، وبه نخرج

من متاهة اصطلاحية، فلا تقدير خاص بالمذكر وآخر بالمؤنث، وخروج على القاعدة، ولا آراء فردية تعكر صفو الاصطلاح .

## ٣. ضمير الفصل

### ٣ . ١ تعريفه

الفصل في اللغة: بون ما بين الشيئين، وهو الحاجز بين الشيئين(٧١)، ويأتي الفصل بمعنى قول شارح يختم الكلام الأول ويثبت الثاني(٧٢)؛ ومن هنا عرف ضمير الفصل بأنه:"ضمير من الضمائر المنفصلة يأتي بين المبتدأ، والخبر، وما كان أصلهما كذلك؛ من أجل تعيين ما بعده خبراً عما قبله ودفع توهم نعتيته"(٧٣)، فهو"يتوسط بين المبتدأ وخبره"(٧٤)، قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها"(٧٥)، نحو "إن" وأخواتها، و"كان" وأخواتها، و"ظننت" وأخواتها .

ويجب أن "يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات"(٧٦)؛ والسبب في ذلك أن فيه معنى التوكيد – علاوة على الفصل – فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، مثل التوكيد، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا؛ لأن ما بعده، ممّا يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفة(٧٧) .

## ٢.٣ خصائصه

اختلف في هذا الضمير من حيث حرفيته أو اسميته، فالكفوي في تعريفه يقول:"هو اسم لا محل له من الإعراب، وبذلك يفارق سائر الضمائر"(٧٨)، لكن الاستراباذي قد أشار إلى حرفيته، وعلل ذلك حينما قال:"ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرناه، أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره صار حرفا، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أي صيغة الضمير المرفوع"(٧٩)، ويقول السيوطي:"فمذهب الخليل، وسيبويه وطائفة: أنه باقٍ على اسميته. وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف، وصحّحه ابن عصفور كالكاف في الإشارة"(٨٠)، فالخليل جعله نظيراً لاسم الفعل فيمن يراه غير معمول الشيء، وأل الموصولة(٨١) .

يتضح إذن أن أكثر النحاة(٨٢) على أنه لا موضع له، لأن الغرض منه "الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يلجأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع في الإعراب"(٨٣)، وهذا ما جعل اللبدي في معجمه يقول:"والصحيح أنه حرف لا محل له من الإعراب، وإنما سمّي ضميراً، لأنه يشبه الضمير المنفصل في صورته"(٨٤)، فمشكلة الحرفية والاسمية جاءت من التسمية لأنه سمّي ضميراً، والضمير

يجب أن يكون اسماً، ولكن الفصل لم يؤت به إلا لمعنى في غيره لا في نفسه، وهذه من خصائص الحرف. فالمضمون- عند النحاة- أهم من الشكل؛ لذلك أجمعوا على حرفيته .

ويمكن إجمال خصائص ضمير الفصل فيما يأتي:

أولاً: يشترط في ضمير الفصل شيئاً مهماً وهو أن يكون "ضميراً منفصلاً مرفوعاً، وأن يطابق الاسم السابق في التكلم والخطاب والغيبة، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع"(٨٥). ويعلّل ابن يعيش سبب ذلك أن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل(٨٦)، فالفصل يفيد التأكيد، لأن معنى: زيد هو القائم: زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً في الإعراب لأن الضمير لا يؤ كد به الظاهر(٨٧) .

ثانياً: "يفيد الاختصاص، فإذا قلنا: كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره"(٨٨) .

ثالثاً: "زائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر، ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة. وبذلك تتبين فائدته في الدلالة على أن هذا المعرفة أو ما بمنزلتها خبر لا نعت"(٨٩) .

رابعاً: إذا وقع بين منصوبين والأول ضمير احتمل الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائم(٩٠). وكذلك الحال إن كان بين مرفوع ومنصوب أو العكس نحو: كنت أنت القائم، وإنه هو القائم(٩١) .

خامساً: "إذا دخلت عليه اللام لا يكون بدلاً ولا توكيداً بل هو فصل فقط، لأن لام التوكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل"(٩٢) .

سادساً: قد لا ينظر إلى هذا الضمير على أنه ضمير فصل، بل قد يكون ركن من أركان الجملة الاسمية فنقول: ( كان زيد هو القائم ) إن أردنا الفصل، ونقول: (كان زيد هو القائم ) إن أردنا غيره(٩٣) .

## ٣.٣مواطن وجوده

تبين مما سبق أن ضمير الفصل لا يقع إلا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو: زيد هو القائم، وقوله تعالى:"كنت أنت الرقيب"(٩٤)، و"إن هذا لهو القصص"(٩٥)، و"تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً"(٩٦)، ولا يقع بعده إلا اسم معرفة أو شبيه لها.

وذهب الكسائي والفراء(٩٧) إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ، نحو: ما بال زيد هو القائم، وذهب الفراء(٩٨) إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ أو الخبر، وجعل منه قوله تعالى: "وهو محرم عليكم إخراجهم"(٩٩)، وذهب آخرون(١٠٠) إلى جواز تقدمه مع الخبر نحو:هو القائم زيد، وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم وقبل المضاف إلى معرفة، ولكن

وجه المنع في الكل عند الجمهور لأن فائدته صون الخبر من توهمه تابعاً، ومع تجويز كل ما سبق تنتفي الفائدة(١٠١) .

وقد أجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كـ( جاء زيد هو ضاحكاً)(١٠٢)، وأجاز الفراء كون ما قبله نكرة نحو: ما ظننت أحداً هو القائم(١٠٣)، وأجاز بعضهم أن يأتي بعده فعل مضارع لمشابهته للاسم(١٠٤). ولكن الاستراباذي يذكر خلاصة مواطن وجود هذا الضمير فيقول: "لم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه"(١٠٥) .

## ٤.٣ الاختلاف في تسميته

عقد الزمخشري فصلاً لهذا الضمير سمّاه: "فصل ضمير الفصل أو العماد"(١٠٦) فالخيار المصطلحيّ موجود منذ الوهلة الأولى، قبل البدء في التعرف على هذا الضمير. وممّا لا شك فيه أن وجود البدائل أو المرادفات في المصطلح يعكّر عمليتيّ الفهم والإفهام لكينونة المصطلح. ويبدو أن شارح كلامه – ابن يعيش – أراد أن يعلل عنونة الفصل، فقال في متن شرحه: "فالفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده ..... والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول، وقواه بتحقيق الخبر بعده"(١٠٧) . فاحتاج إلى التحليل مرتين بفعل

شيوع الاصطلاحين اللذين أصبحا مسميين تبعاً لاختلاف مدرستين نحويتين؛ لذلك يوافقه الاستراباذي – في تعليله – مقررا النتيجة نفسها، فيقول: قال الخليل وسيبويه: "سمّي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده، بدلالته على أن ما بعده، ليس من تمامه ..... والكوفيون يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية"(١٠٨) .

ويبدو أن ابن يعيش لم يكتف بالمصطلحين السابقين، بل قال عند حديثه عن تضمن معنى التوكيد لضمير الفصل: "ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفاً كما يسمّي التأكيد المحض"(١٠٩). ولا أدري لماذا يورد هذا المصطلح لسيبويه الذي عقد فصلاً سماه؛ "هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا"(١١٠)، وفصلاً آخر بعنوان"هذا باب لا تكون فيه هو وأخواتها فيه فصلا"(١١١)؛ إذن فتسميته لهذا الضمير بضمير الفصل عنوان لهذا الباب حتى لو أشار إلى تسميته بالوصف أو بين معنى الوصف فيه؛ فهو يتبع أستاذه الخليل في التسمية؛ لذلك يقول بعد تعليله سبب تسميته بضمير الفصل:"هذا تفسير الخليل رحمه الله"(١١٢). فمصطلح الوصف مصطلح واسع جدا قد يدخل الدارس في متاهة اصطلاح .

إن اعتماد تسمية "ضمير الفصل" إذن تسمية بصرية لا محالة، وهم بذلك يعتمدون على المعنى العام لعمل الضمير، أمّا الكوفيون فيلجؤون إلى الجزء من المعنى لا الكل في تسميتهم إياه"عماد" و"دعامة" ؛ فهم أطلقوا عليه العماد لأنه يعتمد عليه في الفائدة من خلال بيانه أن الثاني ليس بتابع الأول، "وهذا المعنى الذي لحظه الكوفيون هو أحد ما سمي به فصلا عند البصريين"، (١١٣) فالضمير فصل أولاً المبتدأ أو الخبر ثم – من خلال فصله – اعتمد عليه في إقرار خبرية ما بعده، ودعم هذا الإقرار . فالعماد والعمود في اللغة: "الخشبة التي يقوم عليها البيت(١١٤)، وجعل للخيمة عماد لترفع به"(١١٥)، ومنه العماد أي: "الأبنية الرفيعة العالية"(١١٦) والدعامة أيضا هي: "عماد البيت الذي يقوم عليه ، وهي اسم الخشبة التي يدعم بها. والمدعوم: الذي يميل فتدعمه ليستقيم"(١١٧) .

وبما أن المصطلحين من تقليبات الجذر الواحد كان لهما المعنى نفسه؛ أذن فوجودهما للمفهوم النحوي من باب الترادف اللغوي، وإيضاح المفهوم، بيد أن هذا الإيضاح لم يخدمه نظراً لشيوع التعدد المصطلحيّ عند النحاة ووصوله إلى دارس اللغة. فالنحاة القدامى يختارون مصطلحاً من المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد ثم يذكرون باقي المصطلحات على أنها تسميات له موجودة، ولكن ليس بالضرورة أن يقبلوا بها. فهذا

السيوطي عندما يتحدث عن ضمير الفصل يقول: "ضمير الفصل ويسمى عماداً، ودعامة، وصفة"، ثم يبدأ في عرض مسائله دون ذكر أي مسمى من المسميات التي ذكرها أثناء ذلك، ونجد الشيء نفسه عند غيره من النحاة .

أما تسميته بصفة فهذا منتهى التعقيد المصطلحيّ؛ لأن هذا المصطلح له مفاهيمه النحوية(١١٨)، ويستحيل أن يتخصص بضمير الفصل فقط . ورغم أنه قد سبق الإشارة إلى أن هذا الضمير يفيد التوكيد عامة إلا أنه اجتزئ منه ضمير سمّي بضمير التوكيد، "فإذا أتي بضمير الفصل لمجرد تقوية الاسم السابق وتأكيد معناه بالحصر يسمى ضمير التوكيد"(١١٩)، ولا أجد لهذا المصطلح سببا مقنعاً، فضمير الفصل من شأنه أن يفصل ويخصص ويؤكد. وقد استخدم نوعاً من أنواع التوكيد في اللغة(١٢٠) .

وبعد ، فإني أجد اصطلاح "ضمير الفصل" هو الأشمل والأوفى للمعنى؛ لتحقيقه فائدة وجود الضمير، علاوة على دقته وحصره للمفهوم دون نقصان ودون غموض، وهذا هو الهدف من المصطلح .

## الهوامش

١ - ابن منظور، محمد بن مكرم . لسان العرب . (ض م ر )

٢ - ابن فارس، أحمد بن زكريا . معجم مقاييس اللغة .( باب الضاد والميم وما يثلثهما )

٣ - ابن منظور. لسان العرب. ( ك ن ي )

٤ - اللبدي، محمد سمير نجيب. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ١٣٤

٥ - ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. شرح المفصل .٢/ ٣٣٠

٦ - الأبدي، أحمد بن محمد شهاب الدين . الحدود .٦٩

٧ - ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله . شرح الكافية الشافية . ١/٢٢٥

٨ - السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن . همع الهوامع . ١/١٩٤

٩ - السيوطي، همع . ١/١٩٤

١٠- نوقشت هذه المسألة في كتاب الإنصاف للأنباري، وتم عرض الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، فلا يوجد اتفاق على أن الضمير أعرف المعارف حتى بين البصريين أنفسهم. انظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/٧٠٧

١١ – اللبدي، معجم ، ١٣٤

١٢ – الكفوي ، أبو البقاء ايوب بن موسى. الكليات.١٣٥/٣

١٣ – ابن منظور . لسان . ( ش أ ن )

١٤ – ابن فارس . مقاييس . ( باب الشين والهمزة وما يثلثهما)

١٥ – اللبدي . معجم . ١٠٩

١٦ – عبد المسيح، جورج وتابري،هاني . الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي). ٣٥٨

١٧ – السيوطي. همع . ٢٣٢/١

١٨ – ابن هشام. الكافية. ١م٢٣٤

١٩ – ابن هشام. مغني اللبيب. ٥٦٤/٢

٢٠ – ابن هشام. مغني . ٢/ ٥٦٤

٢١ – فاخر، علي محمد . شرح المقرب . المرفوعات . القسم الثاني . ٦٦٣/١

٢٢ – كفوي. كليات . ١٣٤/٣

٢٣ – هذه مسألة خلافية بين البصرة والكوفة، وأهل الكوفة يجيزون أن يفسر بمفرد، ويجيزون حذف جزء الجملة المفسرة، انظر السيوطي، همع . ٢٣٣/١ ، وابن يعيش . شرح المفصل . ٣٣٦/٢ والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب . ٢١٣/٣-٢١٤

٢٤ – السيوطي . همع . ٢٣٣/١

٢٥ – كفوي . كليات . ١٣٤/٣

٢٦ – ابن هشام . المغني . ٥٦٥/٢

٢٧ – انظر كفوي . كليات . ١٣٤/٣

٢٨ – انظر ابن هشام . مغني . ٥٦٥/٢ ، الاستراباذي . شرح الرضي . ٢١٢/٣

٢٩ – كفوي . كليات . ١٣٤/٣

٣٠ – الاستراباذي . شرح . ٢١٢/٣

٣١ – ابن هشام . المغني . ٥٦٤/٢

٣٢ – الاستراباذي . شرح . ٢١٢/٢

٣٣ – الاستراباذي. شرح .٢١٢/٢.

٣٤ – كفوي . كليات . ٣م١٣٤ . انظر الزمخشري. شرح . ٣٣٥/٢

٣٥ – انظر حسين، فاطمة عبد الرحمن . ضمير الشأن مسائله ومواطنه .٢٣.

٣٦ – الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن. ٢٩/٤

٣٧ – القدر . آية(١٠)

٣٨ – البقرة . آية (٩٧)

٣٩ – ابن هشام شرح شذور الذهب . ١٣٥

٤٠ – انظر السيوطي . همع . ٢٣٢/١

٤١ – سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان . الكتاب . ١٤٧/١

٤٢ – انظر ابن يعيش ، شرح المفصل . ٣٣٦/٢

٤٣ – انظر ابن يعيش . شرح . ٣٣٦/٢ وما بعدها .

٤٤ – الحج . آية (٤٦)

٤٥ – انظر الاستراباذي . شرح . ٢١٥/٣ ؛ ابن هشام شرح الكافية . ٢٣٧/١

٤٦ – الاستراباذي . شرح . ٢١٦/٣

٤٧ – الاستراباذي . شرح . ٢١٦/٣

٤٨ – عبد المسيح وتابري . معجم الخليل .٢٥٨ . ورود ضمير القصد عند اللبدي . معجم .١٠٩

٤٩ – الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد . مفاتيح العلوم . المقدمة /٥

٥٠ – القوزي ، عوض بن أحمد . المصطلح النحوي . ٢٤

٥١ – ابن يعيش . شرح المفصل . ٣٣٤/٢

٥٢ – ابن يعيش شرح المفصل . ٣٣٤/٢

٥٣ – انظر عبد المسيح وتابري . الخليل . ٢٥٦ وما بعدها .

٥٤ – انظر سيبويه . الكتاب . ٧١/١

٥٥ – سيبويه . الكتاب .١٧٦/٢

٥٦ – انظر سيبويه . الكتاب . ١٣٧/٢ ، ٨٣/٣ ، ١٦٥

٥٧ - ابن يعيش . شرح المفصل . ٢/ ٣٣٦ ؛ انظر الاستراباذي . شرح . ٢١٤/٣

٥٨ - ابن يعيش . شرح المفصل . ٣٣٩/٢

٥٩ - الاستراباذي . شرح . ٢١٥/٣

٦٠ - ابن هشام . شرح الكافية . ٢٣٦/١

٦١ - انظر الأنباري . الإنصاف . حاشية . ١٨٠/١ وما بعدها وحاشية ١٩٩/١ وما بعدها.

٦٢ - انظر الفراء . أبو زكريا يحيى بن زياد . معاني القرآن . ٣٦١/١

٦٣ - الأنبياء . آية ٩٧

٦٤ - الفراء . معاني .٢١٢/٢

٦٥ - ابن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص . ٣٩٨/٢

٦٦ - ابن جني . الخصائص . ٣٩٧/٢

٦٧ - البقرة . آية ٨٥

٦٨ - حسين . ضمير الشأن . ٣٢

٦٩ - انظر الفراء . معاني . ٣٧/٣

٧٠ - الحمد، علي . قراءة في مصطلح سيبويه ، ٧٠

٧١ - ابن منظور. لسان . (ف ص ل )

٧٢ - التهانوي ، محمد علي . موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون . (ف ص ل )

٧٣ - اللبدي . معجم . ١٧٣

٧٤ - السيوطي . الأشباه والنظائر . ١٦٦/١

٧٥ - ابن يعيش . شرح .٣٢٨/٢

٧٦ - ابن يعيش . شرح . ٣٢٩/٢ وانظر ابن هشام . المغني. ٥٦٩ /٢

٧٧ - انظر ابن يعيش . شرح . ٣٣١/٢

٧٨ - كفوي . كليات . ١٣٤/٣

٧٩ - الاستراباذي . شرح ز ٢٠٨/٣

٨٠ - السيوطي . همع . ٢٣٦/١

٨١ - انظر ابن هشام . المغني . ٥٦٩/٢

٨٢ - الكسائي والفراء يريان أن ضمير الفصل اسم له محل من الإعراب اعتماداً على ما بعده وما قبله . انظر السيوطي . الهمع . ٢٣٦/١ ؛ ابن هشام المغني . ٥٧١/٢

٨٣ - ابن هشام . شرح الكافية . ٢٢٤/١

٨٤ - اللبدي . معجم . ١٧٣

٨٥ - السيوطي . همع . ٢٣٧/١

٨٦ - انظر ابن يعيش . شرح . ٣٢٩/٢

٨٧ - انظر الاستراباذي . شرح . ٢٠٣/٣

٨٨ - السيوطي . همع .٢٤١/١

٨٩ - ابن السراج . محمد بن سهل . الأصول . ١٢٥/٢

٩٠ - السيوطي . همع . ٢٤١/١

٩١ - انظر الاستراباذي . شرح . ٢٠٩/٣

٩٢ - ابن يعيش . شرح . ٣٣٤/٢

٩٣ - انظر ابن يعيش . شرح . ٣٣٤/٢

٩٤ - المائدة ، آية ١١٧

٩٥ - آل عمران ، آية ٦٢

٩٦ - المزمل ، آية ٢٠

٩٧ - السيوطي . همع . ٢٣٩/١

٩٨ - السيوطي . همع . ٢٣٩/١

٩٩ - البقرة ، آية ٨٥

١٠٠- السيوطي . همع . ٢٣٩/١

١٠١- انظر السيوطي . همع . ٢٤٠/١

١٠٢- ابن هشام . مغني . ٥٦٨/٢

١٠٣- ابن هشام . مغني . ٥٦٨/٢

١٠٤- الاستراباذي . شرح الرضي . ٢٠٧/٣

١٠٥- الاستراباذي . شرح الرضي . ٢٠٧/٣

١٠٦- ابن يعيش . شرح . ٣٢٨/٢

١٠٧- ابن يعيش . شرح . ٣٢٨/٢

١٠٨- ابن يعيش. شرح . ٣٢٩/٢

١٠٩- سيبويه . الكتاب . ٣٢٩/٢

١١٠ - سيبويه. الكتاب . ٣٩١/٢

١١١- سيبويه. الكتاب . ٣٩٨/٢ . ويبدو أن الزجاج في كتابه استخدم التسمية نفسها لباب سيبويه فقال: "هذا باب ما جاء في التنزيل من "هو" و"أنت" فصلا ، ويسميه الكوفيون بـ"العماد" انظر الزجاج، أبو اسحق إبراهيم . إعراب القرآن . ٥٣٩/٢

١١٢- القوزي . المصطلح . ١٧٧ ، نقلاً عن أبي حيان التذييل والتكميل في شرح التسهيل. . ٧٧/١

١١٣- ابن منظور . لسان . (ع م د )

١١٤- التهانوي . موسوعة . (ع م د )

١١٥- الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني . تاج العروس . ( ع م د )

١١٦- ابن منظور . لسان العرب . ( د ع م )

١١٧- السيوطي . همع . ٢٣٥/١

١١٨- انظر عبد المسيح وتابري . الخليل . ٢٥٠

١١٩- عبد المسيح وتابري . الخليل . ٢٥٧

١٢٠- أبو الفتوح ، محمد حسين . أسلوب التوكيد في القرآن الكريم .١٤٦

## قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- الأبدي ، أحمد بن محمد شهاب الدين .الحدود. شرحه جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم الجلالي المالكي النحوي. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٢ م .

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص . حققه محمد علي النجار . بيروت: دار الهدى .

- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل . الأصول في النحو . تحقيق عبد الحسين المفتلي . بيروت: مؤسسة الرسالة .

- ابن فارس، أحمد بن زكريا. معجم مقاييس اللغة العربية . تحقيق عبد السلام محمد هارون . طه .مصر .١٩٧٠م.

- ابن منظور، محمد بن مكرم . لسان العرب . القاهرة: دار الحديث .

- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد بن عبد الله. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

- ابن هشام، جمال الدين محمد بن عبد الله . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . بيروت: المكتبة العصرية .١٩٩٢

- ابن يعيش، أبو البقاء بن علي . شرح المفصل . تقديم اميل يعقوب . بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠١م

- أبو الفتوح، محمد حسين . أسلوب التوكيد في القرآن الكريم . بيروت:مكتبة لبنان . ١٩٩٥ .

- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. تحقيق عبد ال سالم مكرم. القاهرة: عالم الكتب.

- الأنباري، أبو البركان عبد الرحمن. الإنصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣.

- التهانوي ، محمد علي . موسوعة كشاف مصطلحات الفنون . تقديم رفيق العجم . بيروت: مكتبة لبنان . ١٩٩٦.

- حسين ، فاطمة عبد الرحمن . ضمير الشأن مسائله ومواطنه ، جامعة القاهرة: سلسلة دراسات أدبية ولغوية يصدرها مركز الدراسات الشرقية . ٢٠٠٢م .

- الحمد ، علي . قراءه في مصطلح سيبويه، تحليل ونقد . مجلة علوم اللغة . السنة ٩. العدد ١ . ٢٠٠٦

- الخوارزمي، أبو عبدالله محمد بن أحمد . مفاتيح العلوم . تقديم جودت فخر الدين . بيروت: دار المناهل . ١٩٩١م

- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني . تاج العروس . تحقيق عبد العزيز مطر . الكويت: جامعة الكويت . ١٩٧٠.

- الزركشي،بدر الدين محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار المعرفة. ١٩٩٠م .

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب.تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٨٨ م .

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. همع الهوامع. تحقيق احمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٨٨ م .

- عبد المسيح، جورج وتابري، هاني. الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، بيروت: دار العلم للملايين.٢٠٠٧م .

- فاخر، علي محمد، شرح المقرب. الرياض: جامعة الملك سعود.١٩٩٤.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد . معاني القرآن. بيروت : دار الكتب العلمية.١٩٩٦ م .

- القوزي، عوض أحمد. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري. الجزائر: المطبوعات الجامعية.١٩٨١م .

- الكفوي، أبوالبقاء أيوب بن موسى. الكليات. تحقيق عدنان درويش. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

- اللبدي، محمد سمير نجيب. معجم المصطلحات النحوية والصرفية.بيوت:مؤسسة الرسالة. ١٩٨٨م .